



وضعية هشئة

عناصر الأمن الخاص لا حقوق لهم في مجتمع يحرسونه

عمل برواتب هزيلة ودون ضمانات.. مطالب بإعادة صياغة القانون المنظم لقطاع الحراسة في المغرب

ولدفع مؤسسات الدولة للعناية بحراس الأمن، قالت لبنى نجيب، الرئيسة المركزية للجمعية الوطنية لحراس الأمن وحراس الأمن الخاص بالمغرب، إن وزير التشغيل السابق، محمد يتييم وعدنا بتعديل البنود الثلاثة 191 و192 و193 من قانون الشغل المتعلقة بالحراس وحراس العمارات ولا تنطبق على مهنة الحراسة التي تقدمت كثيرا، ولكنه لم يف بوعد.

وأضافت لبنى نجيب لـ "العرب"، "وجهت رسالة تظلمية للعاهل المغربي الملك محمد السادس قبل 4 أشهر تتضمن كل المشاكل التي يتخبط فيها القطاع، بعدها بشهر واحد جاء الرد من الديوان الملكي وأعطى توصياته لوزارة التشغيل مرة أخرى من أجل فتح باب الحوار".

ولا تقتصر هذه المهنة على الرجال فقط بل تضم النساء أيضا، نساء يتعرضن لنفس المصاعب والمتاعب، حيث تجدهن بالفنادق والشركات والمتاجر الكبرى والمحافل الكروية والمهرجانات الثقافية وغيرها. وتقول لبنى نجيب، الرئيسة المركزية للجمعية الوطنية لحراس الأمن الخاص بالمغرب، إن نساء الأمن الخاص تشتغلن 12 ساعة مثل الرجال تماما وللاسف أغلبهن متزوجات ولديهن أطفال أو مطلقات.

نساء حارسات

وفي الآونة الأخيرة أصبح الطلب على الحارسات أكثر خاصة في الاستقبالات ويقتصر دورهن الأساسي على التفتيش خاصة بالشركات والفنادق وغيرها من الأماكن.

وأكدت الرئيسة المركزية للجمعية الوطنية لحراس الأمن الخاص بالمغرب، لـ "العرب"، أنه عمل جد صعب بالنسبة للمرأة، فالحارسات يقمن بعدة أدوار وللاسف أغلبهن يتعرضن للاستغلال الوظيفي، واسترسلت المسؤولية عن الحراس والحارسات بالمغرب، موضحة أن اللوج إلى هذا المجال ليس بشكل اختياري، لأنه قطاع يوفر فرص عمل أكثر وبنفس الوقت يوجد استغلال وحيث كبيران يمارسان عليهن من طرف شركات الحراسة، فالأجرة لا تتعدى 2000 درهم مقابل 12 ساعة من العمل في اليوم، ومن الشروط أن تكون المرشحة تجيد القراءة والكتابة وأيضا تجيد لغة أجنبية للتواصل.

وتحدثت لبنى نجيب عن تجربتها حيث تقول لـ "العرب"، إنها اشتغلت بعدة فنادق لأكثر من 16 سنة من العمل في الميدان، وحاليا تعمل بالملاعب والمحافل الكروية كحارسة أمن، كما اشتغلت بأحد الملاهي الليلية، وكانت أسوأ تجربة عاشتها في حياتها.

وأوضحت لبنى نجيب، أن إدارة "نابت كلوب" احتاجت إلى امرأة طويلة وممتلئة كي تخيف النساء اللواتي يسهرن في الملهى. وأضافت "كنت اشتغل من التاسعة مساء حتى الساعات الأولى من الصباح، وحضرت أحداثا كثيرة وواجهت أخطارا كثيرة".

علمهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك بعدم تسجيل 26 يوم عمل القانوني والافتقار بتسجيل 13 يوما، وهذا الأمر "نعتبره جريمة تمس مستقبل هؤلاء الحراس عند الوصول إلى سن التقاعد وهي سرقة من المستقبل".

إن مهمة الحراس الخاص هي المحافظة على أمن وسلامة المؤسسة التي يشتغل بها، وهذا يستدعي بالضرورة تلقيه تدريبات خاصة تؤهله للقيام بعمله، وهذا ما نفاه الحراس.

الحماية القانونية

لا يوجد قانون يحمي سلامة الحراس البدنية أثناء تادية مهمته، وقد شدد رئيس جمعية الإتحاد الوطني لحراس الأمن الخاص بالمغرب، على أن المغرب لا يتوفر على مهنة الحراسة الخاصة بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هي مهنة المراقبة المستمرة لأن حراس الأمن لا يسمح لهم القانون بالتدخل البدني لمواجهة اللصوص أو المجرمين وإنما يطلب منهم أن يتذكروا ملاح الجناة عندما تسالهم الشرطة عن الوصف.

يشكل العدد الكبير من شركات الحراسة تهديدا لحاضر ومستقبل حراس الأمن خصوصا وأن أغلب الشركات لا تحترم فصول القانون المنظم لعملها، الشيء الذي دفع عددا من المدافعين عن الحراس والحارسات إلى استنفار كافة الطرق للفت انتباه الحكومة والمشرع إلى هذه المعضلة التي يتقاطع فيها الحقوقي مع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك بعدما دخل القانون 27.06 المنظم لمهنة الحراسة الخاصة سنته الخامسة، بعد صدوره بتاريخ 30 نوفمبر 2007.

ويطرح مهنيون إعادة صياغة القانون المنظم للمهنة المتعلق بالحراسة لأنه لا يشير إلى الحراس بالمرأة وإنما ينص على كيفية تأسيس الشركة داخل البلاد وماهية الشروط والنواهي.

ولأن القانون 65.99 المتعلق بمدونة الشغل دخل حيز التنفيذ بتاريخ 8 يونيو 2004، فإن أعمال الحراسة لم ترد ضمن الفئات الواردة في المادة الثالثة من المدونة.

وكانت هناك محاولة من رئيس الحكومة سعد الدين العثماني الذي أصدر منشورا يحمل رقم 02.2019 في 31 يناير 2019، ينص على احترام تطبيق التشريع الاجتماعي في إطار الصفقات العمومية الخاصة بحراسة وصيانة ونظافة المقرات الإدارية والصفقات المماثلة.

وأكد رشيد الإدريسي الشريف، أن الرسوم لم يتم تطبيقه على أرض الواقع لحد الساعة. وفي ذات الإطار أكد الشريف، "إننا نتعامل مع شكاوى المتضررين من جانب الإرشاد والتوجيه والاستشارات القانونية كما نتدخل أحيانا لحل بعض المشاكل بشكل ودي بين الحراس والشركة المشغلة إن كانت المشكلة قابلة للحل من الناحية المهنية".

القاهرة والضغوط اليومية التي يعمل فيها من حيث ساعات العمل التي تصل إلى 12 ساعة والتي لا تتناسب مع راتب شهري لا يتجاوز 1500 درهم.

وقال في تصريح لـ "العرب"، "إنني اشتغل لمدة 12 ساعة مستمرة دون أن أتوفر على ضمانات الاستقرار الوظيفي ولا العائلي، فبالإضافة إلى الراتب الشهري الهزيل لا نلحم بأي ترقية أو بامتيازات الأقدمية، ولا أخفيكم سرا أنني استعنت ببعض الخدمات الخاصة لموظفين في البنابة حتى أضمن إكراميات تساعدي على متطلبات أسرتي".

وأضاف عبدالصمد بحسرة، "لن تستغرب إذا قلت لك إنه في المناسبات الدينية مثل رمضان والعديد من الدخول المدرسي، الجأ إلى مؤسسات القروض الصغرى حتى أتعامل مع مصاريف تلك المناسبات وتضطر الزوجة إلى بعض الأشغال اليدوية وبيعها في السوق حتى نستطيع سداد القرض والفوائد".

وهناك من اعتبر المشغولين بهذا القطاع جزءا من آلة العبودية الجديدة حيث تستغلهم الشركات والسماصرة الذين لا يعترفون بقانون الشغل وهم غير مسجلين في الضمان الاجتماعي، وإذا مرض أحد العاملين في هذا القطاع يتم طرده وتعيضه باخر بكل بساطة. وبالإضافة إلى استغلال الحراس الخاص في أعمال "السفرة" التي لا علاقة لها بعمله لا يستفيد من العطلة السنوية، وحتى إذا طالب بها وأعطيت له يتم خصم تلك الأيام من راتبه الشهري الذي لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور. وقال نورالدين الحارس الخاص بمؤسسة تعليمية، لـ "العرب"، "إن المنازبة النهارية مع زميلي تبدأ من الساعة صباحا حتى الساعة مساء وقد تستمر مناوبتي إن لم يحضر المناوب الليلي"، متسائلا بحرقه كيف يعقل لشخص يتحمل مسؤولية زوجة وأبناء أن يبلي حاجياته براتب شهري يتراوح بين 1500 و2000 درهم على أقصى تقدير.

وفي ما يخص التعويضات هناك شركات كبرى دولية لها فروع بالمغرب تمنح التأمين الصحي للعاملين بها، كما يؤكد رشيد الإدريسي الشريف، أما

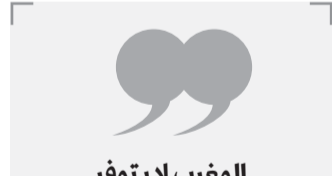
أغلب الشركات المتوسطة أو الصغرى لا تمنح التأمين الصحي للعاملين بل يتم سرقة أيام

ومستحققاتهم. ويقول رشيد أحد الحراس، "يستغلوننا أبشع استغلال فألى جانب 12 ساعة من العمل المضني فإن المقابل المادي هزيل ولا يسجلوننا في صندوق الضمان الاجتماعي، فنحن غير مؤمنين ضد حوادث الشغل ولا المرض"، مضيفا أن "المشكلة تتمثل في المسؤولين الذين يتفاوضون عما يفعله أصحاب الشركات".

وفي ما يخص تعامل الشركات الوسيطة مع الحراس، أكد رشيد أنها "تتعامل بطريقة الأسياد مع العبيد في القرون الوسطى وهذه ليست مبالغه ولكنه واقع الحال" مفسرا أن هؤلاء الحراس يعملون أزيد من 12 متواصلة في اليوم.

ولفت الشريف، في تصريح لـ "العرب"، إلى أن هذه الفئة من المجتمع لا تستفيد من حقوقها المشروعة مثل العطلة الأسبوعية والعطلة السنوية أو التعويض المباشر عن العمل في الأعياد والمناسبات الوطنية، إذ من المفارقات كما يؤكد الشريف، أن حراس الأمن الخاص بالمغرب يعتبر الرجل الذي يمارس مهنة صعبة للغاية دون أن توفر له العيش الكريم بل هو دائما في احتياج وعوز.

من جانبه، عبّر عبدالصمد، حارس بأحد المؤسسات التابعة للتجهيز بمدينة فاس، عن غضبه من ظروف عمله



المغرب لا يتوفر على مهنة الحراسة الخاصة بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هي مهنة المراقبة المستمرة لأن حراس الأمن لا يسمح لهم القانون بالتدخل البدني لمواجهة اللصوص

فئة مجتمعية تقع في منزلة بين المنزلتين ليست في سلك الوظيفة العمومية تجري عليها قوانينها وتستفيد من امتيازاتها، ولا هي ضمن القطاع الخاص براتب مضمون وقانوني وحقوق مضمونة. إنها فئة حراس الأمن الخاص بالمغرب التي وجدت نفسها تشتغل بكل طاقتها دون مردود يقيها شظف الحياة وأصحابها غير مطمئنين إلى مستقبل يحتكر مجهودهم بشرارة شركات وسيطة بينهم وبين مشغليهم.

تتركز أعمال تلك الشركات في المدن الكبرى والمتوسطة فقط بل تعدتها إلى استقطاب اليد العاملة في المدن الصغرى وبعض القرى الكبرى، لكن بعض الشركات تتعامل بطريقة غير شرعية بالانتفاص على القانون لأجل كسب صفقات استخدام حراس الأمن.

وكمثال على الجشع الذي تظهره بعض شركات الأمن الخاص بالمغرب، قال حميد أحد المسؤولين بإحدى الجماعات المحلية بمدينة فاس، إن هناك شركة أمن خاص مقرها في بن جريب قرب مراكش، حصلت على صفقة بمديرية الأملاك المخزنية، في مدينتي فاس وصفرو، هذه الشركة لا تحترم الحد الأدنى للأجور ولا تصرح بالمستخدمين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبعدها أنهت العقد هذه السنة تركت الناس دون مستحققاتهم بل طالبتهم بالإمضاء على تنازل بيزرئ ذمتها إذ هم طالبوا بمستحققاتهم.

وقد وصف المسؤول المحلي أعمال هذه الشركات بالمافيات التي تستعين بلوبي فاسد داخل دهايلز المؤسسات يمرر هذه الصفقات، مطالبا الجهات المسؤولة بالتدخل في هذا الملف الذي تضرر منه المواطن المغربي لفتح تحقيق، وإرجاع الأمور إلى نصابها بقوة القانون.

كحالة خاصة لوضعية حراس الأمن الخاص الهشة، اشتكى قبل سنتين الحراس العاملون بمستشفى الحسن الثاني بسطات، من إقدام الشركة المشغلة في إطار تعاقد يربطها بالمندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بسطات، على خفض رواتبهم، والتي من المفروض أن تدفع لهم (2700 درهم) في حين يتقاضون 1700.

في المقابل، تدعي الشركة المشغلة بأن هؤلاء قد تلقوا جميع مستحققاتهم وحقوقهم المترتبة عن مدة العمل التي عملوا بها مع الشركة التي يربطهم بها عقد لم يستسغه الحراس الخاصون مطالبين السلطات بالتدخل لإصافهم

وهدوا بحرق أجسادهم إذا لم يتلقوا رواتبهم

وقد تم إحداث جمعية "أرباب شركات الحراسة" في عام 2007 انخرطت فيها ما يزيد عن 100 شركة وتضاعفت إلى ما يقارب 400 شركة حاليا مع الإقبال على خدماتها من طرف مؤسسات الدولة الخاصة والعامه، ولم تعد



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - تستعين جميع المؤسسات العمومية والخاصة في المغرب من بنوك ومدارس ومستشفيات ومتاجر ومصحات خاصة وسفارات وفنادق، بخدمات حراس الأمن الخاص أو ما يطلق عليهم في المغرب "السكيريبي"، والذين يصل عددهم إلى حوالي مئة وعشرين ألف حارس وعدد الشركات يصل إلى 5000 شركة منها 1000 فقط مرخصة.

يجد المواطنون في مداخل المؤسسات أو داخلها "السكيريبي" يقدم لهم بعض المعلومات أو تسهيلات الدخول إلى مكاتب الموظفين وأعيانهم على من قد ياتون قصد أعمال التخريب والإيذاء.. "إنها مهنة المخاطر"، كما يؤكد لـ "العرب"، رشيد الإدريسي الشريف، رئيس جمعية الإتحاد الوطني لحراس الأمن الخاص بالمغرب، ويضيف أن الحارس مطالب بالتصدي لكل ما قد يشكل خطرا على المؤسسة والأشخاص مثل الحرائق وغيرها لأنه هو المسؤول الأول والأخير عن أي حادثة خارجة عن المألوف في المؤسسة.

ويقبل عدد من الشباب من حاملي الشهادات الجامعية وبعض المتقاعدين على هذا القطاع غير المهيكول لوضع حد لبطالتهم، لكن دون أن يرتفع مستواهم الاجتماعي إلى مستوى العيش الكريم والابتعاد عن الضغط المالي اليومي، نظرا لافتقارهم للحقوق المهنية مع التعسفات والتهديد بالطرده من بعض المسؤولين في الشركات الوسيطة.

«مافيا» شركات الوساطة

لا تخضع طريقة التوظيف لمعايير قانونية معتمدة بل تتم عبر عقود موسمية ما يجعل حراس الأمن مهنيين بالعودة إلى نقطة الصفر وحيات البطالة من جديد، فأغلب المشغلين لا يحترمون القوانين المعمول بها وكذلك يتجاوزون طبيعة العمل المتفق حوله حيث يتم تجاوز المهام الرئيسية في العقد.

ويقول عبدالرحيم، ثلاثيني يشتغل منذ عشر سنوات منتقلا بين ثلاث مؤسسات، "إن أصحاب الشركات يضمنون حساباتهم البنكية بالملايين على حسابنا نحن من نؤدي العمل ليلا نهارا، صيفا وشتاء دون مستحققات تذكر".

وقد تم إحداث جمعية "أرباب شركات الحراسة" في عام 2007 انخرطت فيها ما يزيد عن 100 شركة وتضاعفت إلى ما يقارب 400 شركة حاليا مع الإقبال على خدماتها من طرف مؤسسات الدولة الخاصة والعامه، ولم تعد